إضافة الصِّفة إلى الموصوف

أ. عيَّادة عليّ سالم أبوغفّة
قسم اللُّغة العربيَّة–كليّة الآداب والعلوم قصر خيار
جامعة المرقب

الملخص:

باب الإضافة من أوسع أبواب العربيَّة حظيت مسائله بعناية النَّحويين قديمًا وحديثًا، وقد اختلف النَّحويَّون البصريون والكوفيُّون في مسألة إضافة الصِّفة إلى الموصوف، فسعى كلُّ مذهب من المذهبين إلى إيراد الأدلة والحجج التي تدعم قوله في المسألة، وقد أخذ هذا البحث على عاتقه الوقوف على هذه المسألة، وإيراد شواهدها ومناقشتها.

Abstract:

The chapter on addition is one of the broadest chapters of Arabic, and its issues have received the attention of grammarians, ancient and modern, and the visual and Kufic grammarians differed on the issue of adding the adjective to the descriptive.

Each of the two Madhab sought to provide evidence and arguments that support his statement in this matter. In this study, we stand on this issue, and to include its evidence and discuss it.

المقدِّمة:

الإضافه في اللُّغة: الإمالة، يقال: أضفت الشَّيء إلى الشَّيء أملته، وضافت الشَّمس إذا مالت للغروب(مقاييس اللغة، "ض ي ف "ج3/، 380،381). تقول: " ضفت فلانًا: إذا ملت إليه، وأضفتُه إذا أملتَه إليك، ومنه إذا قلت للدَّاعي: مضاف إذا هو مُسنَد إلى قوم ليس منهم" (خزانة الأدب،ج418/7)، وتعني أيضًا بأنها مطلق الإسناد، قال أمرؤ القيس [من الطويل]:

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا إلى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبِ

يريد أن يقول: لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كلِّ رجل منسوب إلى الحيرة (ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج23/2).

أما اصطلاحًا فعرِّفت بأنَّها:" امتزاج اسمين على وجه يفيد تعريفًا أو تخصيصًا" (التعريفات،28)، وقيل:" نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبدًا" (همع الهوامع،ج245،46)، والإضافة من المصطلحات المشتركة بين المدرستين، فقد ورد هذا المصطلح عند الخليل بن أحمد (ت: 173هـ)، إذا جاء في قوله:(لي)

حرفان متباينان قرنًا، اللام لام الملك، وإلحاء ياء الإضافة(العين، ج351/8). واستعمله البصريون من بعده، فقد تردد اسمه من بعده عند سيبويه (ت:180هـ)، وقد أطلق عليه تسمية أخرى وهي: (النِّسبة) إذ قال: (هذا باب الإضافة، وهو باب النِّسبة) (الكتاب، ج3/ 335)، وقد تابعهما في مصطلح الإضافة المبرّد (ت:286هـ)(ينظر: المقتضب، ج136/4)، وابن السَّراج (ت: 316هـ) (ينظر: الأصول في النحو،ج56/1).

واستعمل نحاة الكوفة هذا المصطلح أيضًا، فأورده الفرَّاء (ت: 822هـ) في معانيه، ومن ذلك قوله في الآية الكريمة: ﴿يا أَبَتِ ﴾ (يوسف،الآية4): (لاتقف عليها بالهاء وأنت خافض لها في الوصل؛ لأن تلك الخفضة تدل على الإضافة إلى المتكلم) (معاني القرآن،ج32/2)

ومن خصائص الإضافة أنها تجعل الاسمين المتضايفين كالشَّيء الواحد لا ينفك أحدهما عن الآخر ولا يكون لأيّ منهما معنى إلا مضافًا إلى قرينه.

وفي الإضافة لا بد من جر الاسم الثاني مطلقًا، وهذا النوع من الجرِّ يعدُّ قسيمًا لجرِّ الحرف ومقابلًا له.

وتنقسم الإضافة في اللُّغة إلى قسمين: محضة وغير محضة، وتكون المحضة ما كانت تفيد معنى التَّخصيص والتَّعريف الذي يحتاجه المضاف من المضاف إليه، وتكون بذلك خالصة من شائبة الانفصال؛ لأن المضاف بعدها يعود شيء غير معين يجهله السَّامع، والإضافة بهذا النَّحو تكون معنوية؛ لأنَّ فائدتها تكمن في المعنى (ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، ج786/2 – 788).

وزاد ابن مالك (ت:672هـ)في التَّسهيل (ينظر: شرح التسهيل،ج131/3) نوعًا ثالثًا وهو: التَّشبيه بالمحضة وقُصد به إضافة الاسم إلى صفته، وإضافة المسمَّى إلى الاسم نحو: (شهر رمضان)، و (يوم الخميس)، و (سعيد كرز)، وإضافة الصفة إلى الموصوف نحو: (سحق عمامة)، وقول بشامة النهشلي:[من البسيط، ينظر: خزانة الأدب، ج302/8]

إنَّا مُحَيُّوكِ يَاسَلْمَى فَحَيِّينَا وَإنْ سَقِيتِ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا

الشاهد فيه: (كرام الناس)، فإنا إضافة (الكرام) إلى (الناس) إضافة الصفة إلى الموصوف.

وفي إضافة الاسم إلى مرادفه، والموصوف إلى صفته، والصَّفة إلى موصوفها وقع خلاف بين النُّحاة فمنهم مؤيد ومنهم مانع إلاَّ بتأويل (ينظر: الأنصاف ، ج12/2)

ذهب جمهور النُّحويين إلى أنَّ الشَّيء لا يضاف إلى نفسه؛ لأنَّ الغرض من الإضافة التَّعريف أو التَّخصيص، والشَّيء لايتعرف أو يخصَّص بنفسه (ينظر: الانصاف،ج436/2)، فقال ابن عقيل: (ت: 769 هـ): (المضاف يتخصَّص بالمضاف إليه، أو يتعرف به، فلا بّد من كونه غيره؛ إذ لا يتخصَّص الشيء أو يتعرف

بنفسه، ولا يضاف اسم لما به اتَّحد في المعنى، كالمترادفين وكالوصف وصفته فلا يقال: قمح بر ولا رجل قائم، وما ورد موهما لذلك موؤل كقولهم: سعيد كرز فظاهر هذا إنه من إضافة الشَّيء لنفسه...) (شرح ابن عقيل، ج3/24،23).

وهذه مسألة محل خلاف بين نحاة البصرة والكوفة (ينظر: الإنصاف، ج2/12)، فالكوفيُّون يجيزون إضافة الشَّيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان دون تأويل (ينظر: إعراب القرآن للنحاس، ص 1101) وقدموا دليلهم بما جاء في التَّنزيل، وما ورد في كلام العرب ومن التنزيل قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ اليقِينِ ﴾ (الواقعة، الآية:95)، والأصل فيه: (الحق اليقين) فـ: اليقين في المعنى نعت للحق ، والنعت في المعنى هو المنعوت فأضيف المنعوت إلى النَّعت وهما بمعنى واحد (ينظر، الإنصاف، ج2/11) واحتجُّوا كذلك بقوله تعالى: ﴿ وَلَدارُ الآخرةِ خَيرٌ﴾ (يوسف، الآية: 109) والآخرة في المعنى نعت الدَّار، والأصل فيه: وللَّدار الآخرة خير، كما قال تعالى: ﴿ وَلَلدّارُ الآخرةُ خَيرٌ ﴾ (الأنعام، الآية: 32)، وقوله تعالى:﴿ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾ (ق،الآية:9)، والحبّ في المعنى هو الحصيد، وقد أضيف إليه، وقوله تعالى:﴿وما كنت بجانب الغربي﴾ (القصص، الآية:44)،

والجانب في المعنى هو الغربي، وقول الراعي النميري: [من الوافر، من شواهد أبي علي الفارسيَّ، ينظر: الإيضاح في علم النحو، ص351]

وَقَرَّبَ جَانِبَ الْغَرْبِيّ يَأْدُو مُدَبَّ السَّيْلِ واجْتَنَبَ الشِّعَارَا

الشَّاهد فيه قوله: (جانب الغربيَّ)، يريد: جانب المكان الغربيَّ فحذف الموصوف الذي هو المكان وأقام الصِّفة مقامه (الإيضاح في علم النحو، ص 351).

كما احتجُّوا بما ورد من كلام العرب كقولهم: (الصَّلاة الأولى)، و(مسجد الجامع)، و(بقلة الحمقاء) فـ: الأولى في المعنى هي الصَّلاة، والجامع هو المسجد، والبقلة هي الحمقاء، وقد أضافوها إليها (ينظر: الأنصاف، ج2/12).

وقد عرض الفرَّاء (ت: 207هـ) رأيه في هذه المسألة عند تفسير قوله: (معاني القرآن، ج3/41) تعالى: ﴿مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ ﴾ (الدخان، الآية:30)، أنها في قراءة عبدالله: ﴿ مِنْ عَذَابِ الْمُهِينِ ﴾ (ينظر: الدُّر المصون، ج9/625)، وهذا ممَّا أضيف إلى نفسه لاختلاف الاسمين مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَدارُ الآخرةِ خَيرٌ ﴾ (يوسف، الآية: 109)؛ إذ قال الفراء أيضا:(أضيف الدار إلى الآخرة وهي الآخرة، وقد تضيف العرب الشَّيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه كقوله: ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ إلقِينِ ﴾ (الواقعة، الآية:95)، والحق هو اليقين ، مثله: أتيتك بارحة الأولى، وعام الأول، وليلة البارحة، ويوم الخميس، وجميع الأيام تضاف إلى أنفسها لاختلاف لفظها) (معاني القرآن ،ج2/55، 56)، وقوله عز وجل: ﴿ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴾ (البينة، الآية: 5)، وهي في قراءة

عبدالله: ﴿ وذلك الدين القيمة ﴾ (ينظر: الدر المصون،ج70/11)، ثُمَّ استشهد على هذا بقول الشَّاعر:[من الوافر، مجهول القائل، وهو من شواهد معاني القرآن للفرَّاء، ج56/2].

أَتَمْدَحُ فَقْعَسًا وَتَذُم عَبَسًا ألاَ لِلَّهِ أُمُّكَ من هَجِينِ

وَلَوْ أَقْوَتْ عَلَيْكَ دِيَارُ عَبْسٍ عَرَفتَ الذُّلَ عِرفَانَ اليقِينِ

الشَّاهد فيه:(عرفان اليقين)، فقد أضاف الشَّاعر (عرفان) إلى اليقين، وهما بمعنى واحد عند الفرَّاء، وإنَّما معناه عرفانًا ويقينًا، (ينظر: معاني القرآن ،ج56/2) ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿عِلْمَ اليقِينِ﴾ (سورة التكاثر، الآية:5)، وقال فيه: (مثل قوله: ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ اليقِينِ ﴾ (الواقعة، الآية:95)، والمعنى فيه لو تعلمون علمًا يقينًا) (معاني القرآن، ج287/3).

فالكوفيُّون يجيزون هذا النوع من الإضافة إذا اختلف الاسمان.

وممَّا استشهد به من الحديث الشَّريف عن أبي هريرة أنَّ الرَّسول ـ صلى الله عليه وسلّم ـ قال: (يانساء المؤمنات لا يحْقِرَنَّ إحداكُنَّ لجارتها ولو كُراع شاة محرقًا) (آخرجه مسلم في الموطأ، كتاب الصدقة، باب الترغيب في الصدقة، ج996/2، رقمه: 1809). بنصب (النِّساء)، وجر (المؤمنات) من باب إضافة الشَّيء إلى نفسه، والموصوف إلى صفته أو من إضافة الأعم إلى الأخص؛ لأنَّ النِّساء أعمُّ من المؤمنات، أو تكون: (نساء المؤمنات) من إضافة الجزء إلى الكل؛ لأنَّ المراد بالمنادى النِّساء الحاضرات، وبالمؤمنات جميع المؤمنات.(ينظر : زاد المسلم، ج295/5).

على المذهب الكوفي فالنِّساء هنَّ المؤمنات بإضافة الشيء إلى نفسه، أما على المذهب البصري فالتقدير: يا فضلات النساء المؤمنات، أو يا نساء الجماعات المؤمنات كما يقال: رجال القوم؛ أي: فضلاؤهم .(ينظر: شرح الزرقاني على الموطأ،ج541/4)

ومن أمثلة ذلك أيضا قوله ـ صلى الله عليه وسلَّم ــ: (لا تُشدُّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا، ومسجد الحرام، ومسجد) (آخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب لا تُشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، ج1014/2، رقمه:1397)، يقول القاضي عياض:(وقوله المسجد الأقصى...وهو من إضافة الشَّيء إلى نفسه وصفته كما قالوا: مسجد الجامع...) (ينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم، ج268/4)، أجاز الكوفيُّون ذلك، وأوله البصريُّون على تقدير محذوف: مسجد المكان الحرام، والمكان الأقصى (ينظر: صحيح مسلم، ج193/4).

وافق ابن الطراوة (ت: 528هـ)، وابن خروف (ت: 609هـ)، والرَّضي (ت:686هـ)، والأشموني (ت :929هـ) فيما ذهب إليه الفراء: (ينظر: وشرح الأشموني، ج502/1)، فقد جعل الرَّضي إضافة الموصوف إلى

صفته من باب (طور سينا) وذلك بأن تجعل الجامع مسجدًا مخصوصًا، والغربيّ جانبًا مخصوصًا، والحمقاء بقلة مخصوصة، والأولى صلاة مخصوصة، فهي من الصِّفات الغالبة، وجعل (المسجد)، و(الجانب)، و(الصلاة)، و (البقلة) محتملة، فأضاف المحتملة إلى المختصة لفائدة التخصيص وهذا غرض الإضافة، وبذلك تكون: (صلاة الأولى) كـ: صلاة الوتيرة، و(بقلة الحمقاء)، كـ: بقلة الكزبرة، و إذا أضفنا إليه قول الفرَّاء: (إنَّ العرب تجيز إضافة الشَّيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، وكما بين أن الإنصاف أن مثله كثير لا يمكن دفعه (ينظر: شرح الرضي، ج245/2).

أمَّا الأشموني (ت:929هـ) فقد قال: (أجاز الفرَّاء إضافة الشَّيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين ...) (شرح الأشموني، ج502/1).

واحتج هؤلاء لما ذهبوا إليه بأن السَّماع يؤيده، فقد جاء في القرآن الكريم، وفي الحديث الشَّريف، وفي كلام العرب مثله كثيرًا لا يمكن دفعه، ومنه ما أورده الفرَّاء من الآيات السَّابقة، ومنه قول الشماخ بن ضرار: [من الطويل، ينظر: خزانة الأدب، ج/4، 358]

فَقُلْتُ أَنْجُوَا عَنْهَا نَجَا الْجَلْدِ إِنَّهُ سَيُرْضِيكُمَا مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارِبُهْ

والشَّاهد فيه قوله: (نجا الجلد)؛ حيث أضاف النَّجا إلى الجلد؛ لأنَّ العرب تضيف الشَّيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان واتفقا في المعنى.

ويرى ابن مالك أنه من إضافة المؤَكَّد إلى المؤَكِّد وهو قليل نادر، والقياس أن يكون في أسماء الزَّمان (ينظر: شرح الأشموني، ج493/1).

وذهب الرَّضي (ت:686هـ) إلى أن (نجا الجلد) من إضافة الشَّيء إلى نفسه؛ إذ قال بعد إيراد الشَّاهد: (والنَّجا هو الجلد، والإنصاف أن مثله كثير لا يمكن دفعه) (ينظر: شرح الرضي، ج245/2)

ومن الشَّواهد النثريَّة في هذة المسألة قول الإمام عليّ بن أبي طالب ـ كرَّم الله وجهه ـ في نهج البلاغة يصف حال المؤمنين: (ولو استعظموا ذلك لنسخ الرجاء منهم شفقات وجلِهم) (نهج البلاغة، ج172/1) ، وقوله: (ورخاء الدعة) (نهج البلاغة، ج1/ 123).

قال الطبريَّ (ت: 310هـ) معلقًا في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴾ (البينة، الآية: 5): إنه أضيف (الدين) إلى (القيمة) و(الدين) هو القيم، وهو من نعته لاختلاف لفظيهما، وأُنثت القيمة؛ لأنَّها جعلت صفة للملة، كأنَّه قيل: وذلك الملة القيمة دون اليهوديَّة والنصرانيَّة، كما ذكر أن أهل التَّأويل قالوا بذلك (ينظر: جامع البيان، ج170/30).

وقال ابن مالك (ت:672هـ) ردًّا على من أول (الدين القيمة): ... مع أن هذا النَّوع لا يحسن فيه تقدير موصوف نحو: ﴿ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴾ فإن أصله الدين القيمة، والتاء للمبالغة فإذا قدر محذوف لزم أن يقال: دين الملة أو الشريعة، فيلزم بذلك تقدير ما لا يغني تقديره؛ لأن المهروب منه بإضافة الشَّيء إلى نفسه، وهو لازم بتقدير: الملة والشريعة (ينظر: شرح التسهيل ج230/3).

أما البصريُّون فقد منعوا إضافة الاسم إلى ما يوافقه في المعنى؛ لأنَّ الإضافة يراد بها إمَّا التَّعريف وإمَّا التَّخصيص، والشَّيء لا يتعرف بنفسه؛ لأنَّه لو كان فيه تعريف كان مستغنيًا عن الإضافة، وإن لم يكن فيه تعريف كانت إضافته إلى اسمه أبعَد من التَّعريف فلم يعطه تعريفًا أو تخصيصًا؛ لأنَّه لا يتحول إلى شيء آخر بإضافته إلى اسمه.

وردوا تلك الشَّواهد، فلم يقبلوها، فتأولوها على حذف المضاف إليه وإقامة المضاف مقامه، فقدروا المضاف إليه في قوله تعالى:﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ اليقِينِ ﴾ (الواقعة، الآية:95)، (الواقعة، الآية:95)، بـ : حق الأمر اليقين، وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَدارُ الآخرةِ خَيرٌ ﴾ (يوسف، الآية: 109)، قدروا: والدار ساعة الآخرة، وفي قوله تعالى: ﴿جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾ (ق،الآية:9)؛ أي: حب الحصيد فوصف الزرع بالحصيد (ينظر: الإنصاف، ج12/2).

وعلل هذا ابن الأنباريَّ (ت: 577هـ) قائلاً: بأن الحصيد هو التَّحقيق؛ لأنَّ الحب اسم لما ينبت في الزَّرع، والحصْد إنَّما يكون للزَّرع الذي ينبت فيه الحب لا للحب، فابن مالك صفى إلى جانب البصريين في الإضافة، ورد رأي الكوفيين بأنَّ حجتهم سقطت بالحمل على حذف المضاف وإقامة صفته مقامه (ينظر: الإنصاف، ج12/2).

ومن النُّحاة الذين ردوا هذا الرأي أبوعليّ الفارسيّ (ت: 337 هـ) فقد ذهب إلى أن الكلام في قولهم: (صلاة الأولى) إضافة الاسم الصفة ووصفه بأنَّه كلام مخرج عن حده، والأصل فيه: (الصلاة الأولى) فيجوز ذلك ولكن بتأويل المحذوف وتقديره (ينظر: الإيضاح العضدي، ص 271، 272).

قال النَّحاس (ت:338هـ)بعد نقل رأي الفرَّاء في (دار الآخرة): (إضافة الشَّيء إلى نفسه محال؛ لأنَّه إنَّما يضاف الشَّيء إلى نفسه ليعرف به) (إعراب القرآن ، للنحاس،ص461).

وقد ردَّ ابن الطراوة(ت: 528هـ) على تأويل الفارسيّ فقال: (وذكر إضافة الاسم إلى الصِّفة وضعفه ، ووجه ما جاء في القرآن إلى غير وجهه حتى أدَّاه سوء النظر إلى قوله: دار الساعة الآخرة، فإن أراد بقوله: الساعة القيامة، فلا تأقيت لها، وإن أراد الواحدة من السَّاعات، فلا نهاية ولا آخر لها إلا بانتهاء المخلوقات وطي السَّماوات، وقد بيَّنت هذا في فصل المقدمات، وهو إضافة التَّخصيص ومنه قوله: (بسم الله)، و:﴿ وَمَكْرَ

السَّيِّئِ﴾(فاطر، 43)، وقوله ـ صلَّى الله عليه وسلم ـ:" يا نساء المؤمنات" ...ونحوه ممَّا لا يحصى وهو من إضافة الشَّيء إلى نفسه لاختلاف اللفظين فشُبِها بما اختلف لفظه ومعناه) (الإفصاح،ص135).

وأمَّا الزمخشريّ (ت: 538 هـ) فيقول معلقًا: (لا يجوز إضافته إلى صفته ولا الصِّفة إلى موصوفها، وقالوا دار الآخرة، وصلاة الأولى، ومسجد الجامع، وجانب الغربيّ، وبقلة الحمقاء، على تأويل دار الحياة الآخرة، وصلاة السَّاعة الأولى، ومسجد الوقت الجامع، وجانب المكان الغربي ...) (المفصل في علوم العربية، ص 105).

ومنع أبو الحسن القيسيّ (ت: 567هـ) هذه الإضافات بدون تأويل، ووصفها بالمستحيل؛ لأنَّه لا يجوز هذا العاقل زيد، والعاقل هو زيد (ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح، ج337/1).

ومن النُّحاة الذين منعوا إضافة الشَّيء إلى نفسه ابن يعيش (ت: 643 هـ)؛ لأنَّ ذلك ينفي الغرض من الإضافة التَّخصيص والتَّعريف، ومن ذلك المنع عنده قولك: (حبس منع) فهذا ممنوع؛ لأنَّ الحبس هو المنع، وأجاز نحو: (سعيد كرز) وإن كانا لعين واحدة، وذلك من قبيل أنه اشتهر باللقب حتى صار هو الأعرف، وصار الاسم مجهولا كأنه غير المسمَّى بانفراده واعتقد فيه التَّنكير وأضيف اللقب للتَّعريف، وجعلوا الاسم مع اللقب بمنزلة ما أضيف ثم سُمِّي به نحو: (عبدالله) وكأن اللقب أولى أن يضاف إليه لأنَّه صار أعرف (ينظر: شرح المفصل ابن يعيش، ج9/3)، ومنع كذلك إضافة الصِّفة إلى موصوفها أو العكس؛ لأنَّها لعين واحدة فإذا قلت: جاءني زيد العاقل، فالعاقل هو زيد وزيد هو العاقل، فلو سئلت عن كل واحد منهما لجاز أن تفسره بالآخر فتقول في جواب من العاقل ؟ زيد، وفي جواب من زيد؟ العاقل. فلما كان شيئًا واحدًا لم يجز إضافة أحدهما إلى الآخر فلا تقول: هذا زيد العاقل، وهذا عاقل زيد بالإضافة، وأحدهما هو الآخر. (ينظر: شرح المفصل، ج9/3).

وجعل أبوحيان (ت: 745هـ) هذه الإضافات على سبيل المبالغة في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ اليقِينِ﴾ (الواقعة، الآية:95)،وذكر أنَّها من باب إضافة المترادفين على سبيل المبالغة كما تقول: هذا يقين اليقين، وصواب الصَّواب يعنى أنَّها نهاية ذلك (ينظر: البحر المحيط، ج8/ 215)

ومن المحدثين الَّذين وافقوا الفرَّاء والكوفيين عباس حسن؛ حيث قال: إن من الإضافة غير المحضة ما يأتي من الأنواع المحضة وهي إضافة الاسم إلى آخر كان قبل الإضافة نعتًا للمضاف، وهذا ما عبروا عنه بإضافة الاسم المنعوت إلى نعته، كقولهم: (صلاة الأولى)، وذكر المذهبين البصريّ والكوفيّ، وأعطى حكمه النِّهائي بإباحتها، فيبطل بذلك تخطئة بعض الإضافات مثل: (استرحنا من عناء التعب)، و(نعمنا برغد الرخاء) (ينظر: النحو الوافي، ج50/3 ـ 52) ويمكن الرد على ما ذهب إليه البصريُّون في تأويل المسموع بما قاله محمد محي الدين عبدالحميد (ت: 1392 هـ) في الانتصاف (ج11/2): (بأنه تكلف لا داعي له).

وبعد هذا العرض يمكن القول بأنَّ هذه الإضافات عربية سليمة أيَّدها السَّماع ــ وهو أقوى الأدلة ـ من كلام الله في كتابه العزيز بآيات وردت في مواضع من القرآن بصيغة الصِّفة والموصوف كقوله تعالى :﴿الدار

الآخرة﴾، وردت في مواضع أخرى بإضافة الصِّفة إلى موصوفها كقوله تعالى: ﴿ولدار الآخرة ﴾، وأيَّدها كذلك الشِّعر الفصيح في أبيات لم تحكمها الضرورات الشعرية، والتي لا يمكن مخالفتها؛ لأنها تحكم وزن البيت في لغة العرب، أيَّدها كذلك ما نقل عن العرب من السَّماع، وأيَّدها قبول نحاة كبار مشهود لهم أمثال: الفرَّاء والرضيَّ وغيرهم، وإن كانت هناك اعتراضات من نحاة لا تنقص من قدرهم، ولكن لنا على اعتراضاتهم مآخذ فمن تلك الاعتراضات ما ذكره القيّسي من أن قولهم: (جانب الغربيّ) يكون التَّقدير فيه: (جانب المكان الغربيّ)، وعقب بأنَّ الموصوف حذف وإقامة الصفة مقامه وهذا عنده قبيح، ووصف الكلام بأنَّه ما زال عن جهته، وكان حدَّه أن يقال: بالجانب الغربي، وكذلك في (الصلاة الأولى)، و(المسجد الجامع).

فإنَّنا نتسآل عن آيات القرآن وقد قال تعالى: ﴿ ولدار الآخرة ﴾ و﴿ حَقُّ اليقِينِ ﴾ أكان حدُّها أن يقال: كذا وكذا ...وهذا محال في حق الله، ثُمَّ إنَّه بيَّن قبح حذف الموصوف وإقامة الصفة مكانه، وهذا أكبر دليل على أنه لا يوجد حذف بالأصل، وأن المعنى واضح لا يحتاج إلى تقدير.

أمَّا في قوله فلا يجوز (زيد العاقل) على الإضافة فإنَّنا نفرُّ بذلك أيضا في هذا التَّركيب؛ لأنَّه لا يفيد تخصيصًا ولا تعريفًا فـالعاقل صفة يمكن أن تكون لـزيد وعمرو وغيره، فتكون بذلك احتمالية لا تفيد تخصيصًا فنحن مع هذا الرَّأي، ومن قال به من النَّحاة، ولكن في مثل قولك: (سعيد كرز) فالإضافة جائزة؛ لأن كرز صفة خاصة لا تجوز في كلّ أسماء العلم كما ذكر ذلك ابن يعيش بأن اللقب أعرف فأفاد بذلك التَّخصيص.

وإذا تناولنا الصَّفة والموصَّوف والمضاف والمضاف إليه إذا اتفقت المعاني، واختلفت الألفاظ فإننا ندرجهم في باب الأخوة؛ لأنَّ فيهما تعريفًا وتوضيحًا وبيانًا للمستمع ودفع لأي توهم.

وخلاصة المسألة: أنَّ في إضافة الاسم إلى مرادفه مذهبين:

الأول ــ مذهب الكوفيين والفراء أنَّه يجوز إذا اختلف اللفظ.

الثاني ــ مذهب البصريين وهو أنَّه لا يجوز إضافة الاسم إلى مرادفه.

الخاتمة:

بعد أن وقفنا على الوجوه المختلفة لمسألة إضافة الصفة للموصوف، وناقشنا الآراء المختلفة والشواهد، نود الإشارة إلى أهم النتائج التي وقف عليها هذا البحث:

1 ـ إنَّ إضافة الصِّفة للموصوف من الأساليب الفصيحة التي لم ينكرها بعض النُّحاة.

2 ـ إنَّ إضافة الصِّفة للموصوف تنطوي على مزايا أسلوبيَّة متعددة كالمبالغة واتساع إمكانيات التَّعبير.

3 ـ أبرز هذا البحث أقوال عدد من الأئمة حول هذه الظَّاهرة، وما تبع هذه الأقوال من أحكام نحوية.

4 ـ من خلال عرضنا لأقوال النُّحاة الَّذين أجازوا هذه الإضافات فإنَّنا نخرج بقاعدة من جُلِّ آرائهم وهي: أنَّ العرب تضيف الأسماء المترادفة إذا اختلفت ألفاظها واتفقت معانيها، وتكون هذه الإضافات مقيدة بكوْن أن المرادف ـ المضاف إليه ـ يكون أعرف من المضاف فلا يجوز مثل: (حبس منع)؛ لأنَّ لا درجة لأحدهما على الآخر في التعريف.

5 ـ إنَّ هذه الإضافات أجيزت ـ بحسب أقوال النُّحاة ـ لأسباب بيان اللفظ الَّذي قد يوهم للسَّامع سواه، ولضرب من التَّأكيد يدفع أي شك محتمل وللمبالغة بحيث يصير المضاف محتملًا والمضاف إليه مخصوصًا فيأتي بذلك المعنى الأساسيّ من الإضافة وهو التَّخصيص، وبذلك يجعل لنا فسحة ـ على رأي عباس حسن ـ بإيجاز الكثير من التغييرات كقولنا: (استرحنا من عناء التَّعب)، و(نعمنا بيوم رغد).

6 ـ تطرَّق هذا البحث إلى الشَّواهد المختلفة للمسألة في القرآن الكريم، والحديث الشَّريف، والشَّعر، والنثر.

7 ـ بالإضافة إلى نوعي الإضافة المعروفين: المحضة وغير المحضة، هنالك نوع ثالث وهو الإضافة الشَّبيهة بالمضاف.

8 ـ هذا النوع من الإضافة لا يخلو من الفائدة المعنوية كالإيضاح والتوكيد.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

1 ـ الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت: 316هـ)، تح: عبد الحسن الفتلي، مطبعة النعمان، النجف ـ العراق،1973م.

2. الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، تح: عياد الثبيني، مطبعة المدني، مكتبة دار التراث، المكرمة، مكة ، ط1، 1414هـ .

3 ـ إكمال المعلم بفوائد مسلم، القاضي الفقيه عياد إلحصبي المالكي(ت:544هـ)، ط1، قصر دار الوفاء، 1419هـ .

4 ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأمام كمال الدين أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي(ت:577هـ)ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تإلف محمد محي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة ـ مصر،2005م.

5 ـ إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبدالله القيسي، تح: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، 1987م.

6 ـ الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي(ت:377هـ)، تح: حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض،ط1،1969م.

7 ـ الايضاح في علم النحو، أبوعلي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي(ت:377هـ)، تح: سارة عبدالفتاح، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، 1971م.

8. البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت:745هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وأحمد الجمل وغيرهما، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1، 1993م.

9 ـ التعريفات، الشريف علي محمد الجرجاني(ت: 516هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنات، ط1، 1983م.

10 ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي(ت:749هـ)،عبدالرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، 2008م.

11 ـ الجامع لأحكام القرآن المبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، أبوعبدالله محمد ابن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت:671هـ)، تح: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط1، 2006م.

12 ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبدالقادر بن عمر البغدادي (ت:1093هـ)، تح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر،ط4، 1997م.

13 ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت:756 هـ)، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ت).

14 ـ زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم، محمد حبيب الله بن أحمد الشنقيتي، دار إحياء الكتب العربية، مصر،(د.ت).

15 ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شواهد العيني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ـ مصر، 1981م.

16 ـ شرح التسهيل، ابن مالك جمال الدين محمد عبدالله الطائي الحياني الأندلسي(ت:672هـ)، تح: عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والتوزيع والإعلان، ط1، 1990م.

17 ـ شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 2000م.

18. شرح الرضي على الكافية، طبعة جديدة مصححة، يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ط2، 1996م.

19 ـ شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد عبد الباقي الزرقاني، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان،ط1، 1411هـ.

20 ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمداني المصري، تح: محمد محيي الدين، دار الطلائع، القاهرة ـ مصر،2009م.

21. شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي يعيش الموصلي، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2001م.

22 ـ الكتاب، أبوبشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه(ت:180هـ)، تح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، 1977م.

23 ـ المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدول عن الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ ،مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسبوري، تح: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان،(د.ت).

24 ـ معاني القرآن الكريم، أبوجعفر النحاس (ت:338هـ)، تح: علي محمد الصابوني، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1988م.

25. معاني القرآن ـ أبوزكريا يحي بن زياد الفراء (ت:207 هـ)، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1983م.

26 ـ المفصل في علم العربية، أبوالقاسم محمود بن عمر الزمخشري(ت:583هـ)، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان ـ الأردن، ط1، 2004م.

27. مقاييس اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت: 395 هـ)، تح: عبدالسلام هارون، دار الفكر، (1399هـ).

28 ـ المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرِّد (ت:285هـ)، تح: محمد عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، ط2، 1979م.

29 ـ الموطأ، مالك بن أنس بن عامر الأصبحي المدني (ت:179هـ)،دار أشياء التراث العربي، مصر- القاهرة، (د.ت).

30 ـ نهج البلاغة، الإمام علي بن أبي طالب ـ كرم الله وجهه ـ ، شرح الشيخ: محمد عبده، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان،(د.ت).

31 ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، جلال الدين عبد الرحمن السوطي(ت:911هـ)،عنى بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، (د.ت).